تقرير

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

الأمن العام في عيده الحادي والثمانين: تطوّر يواكب الأزمات وجهوزيّة لمواجهة التحدّيات

في عيده الحادي والثمانين، يرسخ الأمن العام حضوره ركنا اساسيا من اركان الدولة، وشريكا فاعلا للمؤسسات العسكرية والأمنية في حماية الوطن وصون استقراره وخدمة المواطن، مهما اشتدت الازمات وتعاظمت التحديات. وقد اثبت عسكريوه من قلب المحن، انهم على قدر القسم الذي ادوه، متمسكين بواجبهم الوطني الذي يعلو على كل اعتبار

لا تختصر الاحتفالات بعيد المؤسسات الوطنية، وفي طليعتها المديرية العامة للأمن العام، باستعادة محطات من تاريخ مضى أو تعداد ما تحقق من انجازات، بقدر ما تشكل مناسبة لاستشراف المرحلة المقبلة والاستعداد لما تحمله من مخاطر وتحديات محتملة. فالمؤسسات الحية لا تكتفي بما راكمته من خبرات، بل تبني عليها لتعزيز جهوزيتها وتطوير قدرتها، بما يمكنها من مواكبة الظروف الاستثنائية التي يمر بها لبنان، لا سيما في ظل الاعتداءات الاسرائيلية المتواصلة وما تفرضه من اعباء امنية ووطنية متزايدة.

في ترجمة عملية لهذه المسؤولية الوطنية، واصل عسكريو الأمن العام، منذ تصاعد الاعتداءات الاسرائيلية عام 2023، اداء واجباتهم الأمنية والادارية والانسانية بكفاءة على امتداد الاراضي اللبنانية، محافظين على استمرارية المرفق العام رغم قسوة الظروف. فالى جانب مواكبة شؤون المواطنين والمقيمين وانجاز معاملاتهم، اسهموا بالتنسيق مع مختلف الادارات الرسمية، في التخفيف من تداعيات الحرب، مجسدين نموذج المؤسسة التي لم تتراجع عن القيام برسالتها أمام المخاطر والتحديات.

لم يكن هذا الحضور في منأى عن التضحيات، إذ ارتقى من صفوف الأمن العام شهداء وجرحى سطروا بدمائهم صفحات مشرقة من الوفاء والانتماء، مؤكدين أن رسالة الأمن العام تتجاوز حدود الوظيفة الادارية والأمنية، لتكرس التزاما وطنيا راسخا، قوامه التضحية والخدمة، حماية الدولة ومؤسساتها والوقوف الى جانب المواطن في الازمات، كما في الظروف العادية.

في خضم هذه الظروف الصعبة، اكتسب عيد الأمن العام هذا العام بعدا وطنيا اضافيا، في ظل الاحاطة الشعبية الواسعة بالمؤسسات العسكرية والأمنية، بينها الأمن العام، انطلاقا من دورها المحوري في صون الأمن والاستقرار وترسيخ السلم الاهلي وحماية الوحدة الوطنية، فضلا عن مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة، وشبكات تهريب المخدرات والاتجار بالبشر وتبييض الاموال، إلى جانب حفظ النظام العام وتعزيز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها.

تجلت اهمية هذا الدور بصورة اكثر وضوحا خلال العدوان الاسرائيلي على لبنان، اذ برز الأمن العام شريكا فاعلا الى جانب المؤسسة الام، الجيش اللبناني، وسائر الاجهزة الأمنية، في مواجهة تداعيات هذا العدوان، لا سيما في الجنوب. فعلى الرغم من الظروف والمخاطر التي فرضتها الحرب، لم تتراجع خدماته للمواطنين ولم يتأثر حضوره الميداني، بل واصل انجاز معاملاتهم وتسهيل شؤونهم الادارية. وفي الوقت نفسه، اضطلع الأمن العام بمهماته الاساسية في ادارة حركة العبور عبر المعابر الحدودية، ومكافحة شبكات التهريب والتجسس لصالح العدو والهجرة غير الشرعية، وتنظيم الوجود الاجنبي ومتابعة اوضاع النازحين، مؤكدا حضوره الدائم إلى جانب المواطنين في اكثر المحطات صعوبة.

من الجنوب الى سائر المناطق اللبنانية، بقي الأمن العام الى جانب الاهالي في واحدة من ادق المراحل من تاريخ لبنان، مثبتا انه ليس مجرد جهاز اداري أو أمني، بل مؤسسة وطنية حاضرة في الميدان، تجمع في رسالتها بين البعدين الأمني والانساني، وتؤدي واجبها بعين ساهرة على أمن الوطن والمواطن، وارادة صلبة لا تلين في خدمة اللبنانيين مهما اشتدت المحن عليهم. واسهم هذا الاداء في تعزيز التفاف اللبنانيين، على اختلاف انتماءاتهم، حول مؤسساتهم الوطنية وترسيخ الثقة بها، بوصفها ركيزة للاستقرار وصمام أمان في مواجهة الازمات، وسندا للدولة والمواطن في آن واحد.

في موازاة حضوره الأمني والميداني، مضى الأمن العام في مسار تحديث مؤسساته وتطوير خدماته، اذ اضفى المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير على العيد بعدا متجددا، عبر اطلاق خطط تطويرية شاملة منذ تسلمه قيادة المديرية في آذار 2025، بما يرسخ مكانة الأمن العام مؤسسة عصرية تجمع بين الفاعلية الأمنية وجودة الخدمة العامة. فقد شكل التحول الرقمي احد ابرز المشاريع الاستراتيجية لتحديث الادارة، عبر انتقالها من المعاملات الورقية التقليدية الى منظومة ذكية تواكب التطورات التكنولوجية، وتلبي تطلعات المقيمين والمغتربين، لا سيما لجهة تبسيط الاجراءات واختصار الوقت وتعزيز الشفافية والكفاءة.

في خطوة تعكس اهمية المشروع وحجمه، جرى تأمين تمويله بالكامل من خلال هبات بلغت نحو 3 ملايين دولار، من دون تحميل الخزينة اللبنانية اي اعباء مالية، حيث تولت شركة PRO IT بالتعاون مع شركة Thales العالمية، اعداد البنية البرمجية والتقنية للمنصة الرقمية، تمهيدا لتوفير خدمات الكترونية تتيح للمواطن انجاز معاملته عبر الهواتف الذكية والاجهزة الالكترونية، كمعاملات جوازات السفر والاقامة وغيرها. اما المعاملات المتضمنة مستندات ورقية مثل سمات الدخول او الخروج، فتصل الكترونيا الى هاتفه مرفقة برمز الاستجابة السريعة (QR Code) ليتمكن من طباعتها عند الحاجة. ولا يقتصر هذا التحول على تسهيل المعاملات، بل يشكل نقلة نوعية

81 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

في مفهوم الخدمة العامة وخطوة متقدمة نحو ادارة امنية اكثر ذكاء ومرونة وسرعة.

لم يتوقف المسار عند رقمنة الخدمات، بل امتد الى خطة تطوير الوثائق الرسمية وتعزيز معايير الأمان فيها، وفي هذا الاطار ستطلق المديرية الجيل الجديد من جوازات السفر البيومترية المصنوعة من مادة (Polycarbonate)، بما توفره من مستويات متقدمة للحماية من التزوير. ويجري كذلك العمل على تزويد

> **اللواء شقير يضفي على العيد بعدا تطويريا ومسارا عصريا**

السفارات والقنصليات اللبنانية، المعدات اللازمة لانجاز جوازات المغتربين في الخارج، لتخفيف اعباء الانتقال الى لبنان، ويقرب خدمات الدولة من اللبنانيين اينما وجدوا.

حظي العنصر البشري بحصة اساسية من خطة التطوير، انطلاقا من أن تحديث المؤسسة لا يكتمل من دون رفدها بالكفاءات القادرة على مواكبة متطلبات المرحلة. بعد تخريج 700 عنصر التحقوا بمراكزهم، جرى تطويع 500 مأمور و150 مفتشا اختصاصيا، بينهم 100 اختصاصي في المعلوماتية لتعزيز القدرات التكنولوجية للامن العام، إلى جانب ذلك انضم 350 مأمورا، ليرتفع عدد العناصر الجدد الى نحو 1200 عنصر.

شمل الاستثمار في العنصر البشري استقطاب الكفاءات المتخصصة، فقد تخرج في نهاية العام الماضي 26 ضابطا اختصاصيا من معهد قوى الأمن الداخلي، وزعوا على مختلف قطعات الأمن العام، حاملين خبراتهم في مجالات الطب والصيدلة والهندسة المدنية والاتصالات والادارة، بما يعزز العمل المؤسساتي ويرفع مستوى الاداء والخدمات المتخصصة داخل المديرية.

بالتوازي مع تعزيز هذه الخطوات، انجزت اعمال اعادة تأهيل شاملة للمباني المركزية في العدلية وقرب المتحف الوطني. مع الاشارة إلى أن المبنى الكائن على جسر العدلية، يعود تاريخ انشائه الى ستينات القرن الماضي، فخضع لورشة متكاملة، شملت المكاتب والقاعات والتجهيزات، بما وفر ظروف عمل اكثر كفاءة وراحة للعسكريين والمتعاملين مع المؤسسة. كما جرى تحديث التجهيزات الالكترونية واعتماد برامج حديثة تسهم في تسريع انجاز المعاملات، ورفد المديرية بعشرات الآليات والمعدات لرفع الجهوزية الميدانية واللوجستية.

امتدت ورشة النهوض الى المعابر الحدودية التي تشكل واجهة اساسية للدولة، فشملت تأهيل وتطوير مركزي أمن عام العريضة والعبودية الحدوديين، وتوسيع معبر المصنع، وتشييد مبنى مركز البقيعة الحدودي بالكامل من الاموال الخاصة بصندوق الأمن العام من دون تحميل خزينة الدولة أي اعباء مادية. كما اسهمت الاجراءات التنظيمية واللوجستية ◄

المعتمدة في مطار رفيق الحريري الدولي، في زيادة عدد "كونتوارات" الأمن العام لتسهيل حركة الوافدين والمغادرين، في مؤشر إلى فاعلية التدابير المتخذة وانعكاسها المباشر على انسيابية حركة الدخول والخروج وجودة الخدمات المقدمة للمسافرين.

شكل الدعم الذي قدمته قيادة قوات الأمم المتحدة (اليونيفيل)، رافدا اضافيا في تعزيز القدرات من خلال تقديم معدات وتجهيزات لوجستية، بينها آليات خصصت للمراكز المتضررة من الاعتداءات الاسرائيلية، بما ساعدها على استعادة جهوزيتها ومواصلة اداء مهماتها، وخدمة المواطنين في المناطق التي تحملت التداعيات المباشرة للحرب.

أولى الأمن العام ملف النزوح السوري اهمية قصوى، باعتباره من أبرز التحديات الوطنية التي تتداخل فيها الابعاد الأمنية والديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، فأصدر سلسلة قرارات لتنظيم هذا الوجود، ووضع خطة تستهدف خلال العام 2026 تأمين عودة كريمة وآمنة للنازحين السوريين الى بلدهم بطريقة طوعية، فنظم شهريا ما بين رحلتين إلى اربع رحلات عودة بالتنسيق مع UNHCR وIOM والأمم المتحدة واجهزتها والجهات السورية المعنية، واصدر مذكرة تضمنت اعفاءات من الرسوم والغرامات والتدابير

> **العهود والظروف تتبدل وعين الأمن العام لا تغفل**

الادارية في حق المخالفين، وتسهيلات تتيح لهم تسوية أوضاعهم.

وبذلك، بدت ورشة التطوير والنهوض التي قادها اللواء شقير خلال الأشهر الماضية أبعد من مجرد تحديث للتجهيزات أو تأهيل للمباني، فهي مسار متكامل تناول تحديث العتاد، تطوير البنية التحتية، تعزيز الامكانات اللوجستية، تسريع التحول الرقمي وتبسيط الاجراءات، في مسعى الى بناء ادارة اكثر سرعة ومرونة، قادرة على مواكبة حاجات المواطنين وتثبيت الأمن العام كمؤسسة أمنية وادارية عصرية في خدمة الدولة والمواطن.

على امتداد اكثر من قرن، مر الأمن العام بمحطات مفصلية رسمت مسار نشأته وتطوره، بدءا من انشاء اول مكتب له بموجب القرار رقم 1061 في 5 كانون الثاني 1921، في السنة الاولى التي اعقبت اعلان دولة لبنان الكبير، وصولا الى ارتباطه بوزارة الداخلية كمديرية عامة، في مسار مؤسساتي تدرجت خلاله صلاحياته واتسعت مهماته بالتوازي مع تطور الدولة اللبنانية.

اما الانطلاقة الفعلية للأمن العام بصيغته المؤسساتية، فتعود الى 27 آب 1945، مع صدور المرسوم رقم 3845 K، وتعيين ادوار أبو جودة على رأس المديرية، بعدما تولى رئاسة البوليس العدلي. لكن ولايته انقضت قبل تنظيمها وتعزيز دورها، وتلاه الامير فريد شهاب في 31 تموز 1948 الآتي ايضا من رئاسة البوليس العدلي، مسجلا اطول مدة في القيادة لنحو 10 سنوات، ومكرسا مرحلة مفصلية في تاريخها.

خلال عهد فريد شهاب تعزز حضور الأمن العام وتوسعت دائرة عمله، فاستمدت المؤسسة من هيبة قائدها حضورا وازنا انعكس قوة في ادائها وثباتا في موقعها، مستندة الى خبرته في تطبيق قواعد المعلومات الاستخباراتية وحرفية التقصي، وملاحقة الجرائم ومكافحة شبكات التجسس ورصد النشاطات التي تهدد أمن الدولة، وشكلت تلك المرحلة بداية صعود المديرية كجهاز امني اكثر تنظيما وفاعلية، بعدما انيطت بها صلاحيات تتناسب مع دورها المتنامي الذي بدأت تضطلع به في حماية الأمن الوطني.

ولعل حجم هذا الدور هو ما اختصره الصحافي نقولا ناصيف، في كتابه "سر الدولة" عن تاريخ الامن العام، بوصفه فريد شهاب بأنه "الأب الفعلي للأمن في لبنان" في اشارة الى موقع المؤسسة المبكر في تكوين المؤسسة والدور الذي راكمته عبر العقود.

منذ ذلك الحين، واصل الأمن العام مسيرة البناء والتطوير، بما يواكب التحولات والتحديات الأمنية، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة الى المواطنين، وبقي على امتداد تاريخه حاضرا في قلب الدولة، عينا ترصد واذنا تلتقط المؤشرات وتقرأ ما وراء الاحداث والتطورات لاستشراف تداعياتها قبل وقوعها، بما يتيح للسلطات المعنية الاستعداد لها واحتوائها ومعالجتها، ما جعل منه احد الاجهزة الأكثر التصاقا بحركة الدولة والمجتمع وبالتحولات التي شهدها لبنان ومحيطه.

لكن مسار الأمن العام لم يكن في منأى عن

81 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

التقلبات التي طبعت تاريخ الدولة اللبنانية، اذ تأرجح دوره بين مراحل شهدت تقليصا لبعض صلاحياته أو تراجعا في حضوره، واخرى استعاد فيها موقعه واتسعت مسؤولياته تبعا للظروف السياسية والأمنية. وفي بعض المحطات خَفت دوره لمصلحة الاستخبارات العسكرية احدى شعب اركان الجيش، "الشعبة الثانية"، التي اضطلعت آنذاك بدور أمني وسياسي واسع امتد تأثيره الى مفاصل السلطة والشارع، قبل أن تطوى تلك المرحلة في مطلع سبعينات القرن الماضي مع اعادة رسم حدود الصلاحيات والادوار بين مؤسسات الدولة.

بين تبدل العهود وموازين الصلاحيات وتقلب الادوار، بقيت استمرارية الأمن العام تصنعها قيادات تعاقبت على حمل امانة المؤسسة، فحافظت على حضورها، وراكمت خبراتها وطورت اداءها بما يواكب كل مرحلة. وبعد أبو جودة وفريد شهاب، توالى على قيادة المديرية عدد من الضباط والمفوضين والشخصيات، وهم: المفوض العام الممتاز فؤاد شمعون،

> **الأمن العام شريك الجيش في الميدان لمواجهة تداعيات العدوان**

العميد توفيق جلبوط، جوزف سلامة، العميد الركن انطوان دحداح، الامير فاروق أبي اللمع، زاهي البستاني، الدكتور جميل نعمة، اللواء نديم لطيف، رمون روفايل، اللواء الركن جميل السيد، العميد أسعد الطقش، اللواء الركن وفيق جزيني، العميد سهام الحركة، العميد رمون خطار، اللواء عباس ابراهيم، اللواء الياس البيسري، المدير العام الحالي اللواء حسن شقير الذي تتواصل في عهده مسيرة النهوض بالمؤسسة وتحديث بنيتها.

في كل سيرة من سير معظم هؤلاء المديرين العامين، محطات حافلة بالمواقف والانجازات، اسهمت في ترسيخ حضور الأمن العام كإحدى ركائز الدولة القادرة على مواكبة التحولات والاستحقاقات، وترك كل منهم بصمته في مسار التطوير، سواء على مستوى تعزيز القدرات البشرية واللوجستية، أو تحديث آليات العمل والخدمات، وهي مسيرة تشهد على الجهود المبذولة لصون أمن الجمهورية وحماية مواطنيها، وتؤكد قدرة الأمن العام على الثبات في أداء رسالته مهما تبدلت الظروف واشتدت الأزمات، وفاء لعهده في التضحية والخدمة والولاء للوطن.

وهكذا لا يطل الأمن العام على عيده من بوابة الاحتفال بتاريخ مضى فحسب، بل من موقع مؤسسة تستحضر ارثها لتصنع به مستقبلها، وتستمد من محطات الأمس قوة لمواجهة استحقاقات اليوم وتحديات الغد. فالأعياد في مسيرة المؤسسات الوطنية ليست وقفة عند انجاز تحقق، بقدر ما هي مناسبة لتجديد العهد مع الدولة والمواطن، ومراجعة المسار استعدادا لما هو آت.

ففي هذه المرحلة التي تتزاحم فيها الاخطار على لبنان، من الاعتداءات الاسرائيلية وتداعياتها الى التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، تزداد مسؤولية الأمن العام وتتسع مهماته على المسارات السياسية والأمنية والادارية، بما يواكب تعقيدات الواقع اللبناني وما يفرزه الصراع المستمر مع العدو الاسرائيلي والحروب والازمات التي تعصف بدول الجوار، ويمضي عينا على الأمن، ويدا في الخدمة وعهدا باقيا مع الوطن.